# الدين المصري

اهم حادث حدث في هذا القطر منذ خمسين سنة الى الآن بل منذ مئات من السنين الى الآن استدانة الحكومة المصرية للاموال الاوربية. فان هذه الاموال ربطت مصر باوربا بقيود لا تفك عادت عليها بالنفع من وجوه وبالضرر من أخرى. ويصعب علينا ان نقدّر النفع والضرر لنرى ايهما ارجح لاننا لا نعلم ماذا كانت تأول اليه حال القطر المصري لو لم ترتبط حكومتهُ بهذا الدَّين أكان يبقى في سبات الموت كالمغرب الاقصى او كان يهب لمسايرة اوربا كاليابان

وقد ابتدأ الدين المصري اي دين الحكومة المصرية سنة ١٨٦٢ فاستدان سعيد باشا ٣٢٩٢٨٠٠ جنيهاً انكليزيا بفائدة سبعة في المئة لكي يشتري بها اسهماً من شركة قنال السويس اي ليساعد الشركة في انشاء القنال. وسنة ١٨٦٣ تولى اسمعيل باشا فانفق النفقات الطائلة على قنال السويس وعلى سائر الاعمال التي عملها فاستدان لذلك ديوناً باهظة كما ترى في هذا الجدول وقد ذكرنا فيهِ مقدار كل دين ومعدل فائدتهِ وما بقي منهُ الى سنة ١٨٧٦

| تاريخ الدين | قيمتهُ بالجنيه الانكليزي | فائدة في المئة | قيمتهُ سنة ١٨٧٦ | اسم مستدينهِ |
|---|---|---|---|---|
| ١٨٦٢ | ٣٢٩٢٨٠٠ | ٧ | ٢٥١٧٠٠٠ | سعيد باشا |
| ١٨٦٤ | ٥٧٠٤٢٠٠ | ٧ | ٢١٣٢٠٠٠ | اسمعيل باشا |
| ١٨٦٥ | ٣٣٨٧٣٠٠ | ٧ | ١٤٥٧٣١٢ | " |
| ١٨٦٦ | ٣٠٠٠٠٠٠ | ٧ | ٠٠٠٠٠٠٠ | " |
| ١٨٦٧ | ٢٠٨٠٠٠٠ | ٦ | ١١٥٧٥٠٠ | " |
| ١٨٦٨ | ١١٨٩٠٠٠٠ | ٧ | ١٠٧٢٣٥٢٠ | " |
| ١٨٧٠ | ٠٧١٤٢٨٦٠ | ٧ | ٠٦٠٣٢٦٢٠ | " |
| ١٨٧٣ | ٣٢٠٠٠٠٠٠ | ٧ | ٣١٣١٣٦٥٩ | " |
| | ٦٨٤٩٧١٦٠ | | ٥٥٣٣٢٦١١ | |

وقد يظن لاول وهلة ان مجموع هذه الديون وهو ٦٨ مليون جنيه دخل كلهُ الخزينة المصرية في عشر سنوات وفيها المدة التي ارتفع فيها سعر القطن ارتفاعاً فاحشاً. وليس الامر كذلك لان جانباً كبيراً من الدين كان يذهب سمسرة واستقطاعاً ومع ذلك فالمبالغ التي

وصلت الى القطر كبيرة جداً يحار العقل في تعليل انفاقها . ولم تكن هي كل ديون الحكومة بل تراكم على دوائرها المختلفة ديون سائرة بلغ مجموعها حينئذٍ ٢٣ مليون جنيه . وطُلب من اصحاب الاطيان سنة ١٨٧١ ان يعطوا الحكومة مبلغاً يساوي اموال اطيانهم عن ست سنوات فبعضوا بعد ذلك من دفع نصف اموال الاطيان اي ان الفدان الذي مالهُ (ضريبتهُ) مئة غرش اذا دفع صاحبهُ الى الحكومة ٦٠٠ غرش صار مالهُ بعد ذلك خمسين غرشاً فقط وهذا ما يسمى بمال المقابلة . ولا يقلُّ مال المقابلة الذي دُفع الى الحكومة عن تسعة ملايين ونصف من الجنيهات ولكن الحكومة لم تقم بوعدها للذين دفعوهُ وغاية ما فعلتهُ انها تردُّ لهم الآن ١٥٠٠٠٠ جنيه في السنة اي فائدة عما دفعوهُ بمعدل ٢ ١ في المئة

ولما لم تستطع الحكومة ان توفي الديون الاوربية ولا فوائدها شكا اصحابها امرهم الى دولهم فأدّى ذلك الى جعل الحكومة ترهن بعض ايراداتها واملاكها واملاك العائلة الخديوية لايفاء الديون وفوائدها وتعيين المراقبين الاوربيين لمراقبة ذلك . ورأى المراقبون فداحة الفوائد فخفضوها وقسموا الديون اربعة اقسام وهي

اولاً الموحد وقيمتهُ ٥٩ مليوناً من الجنيهات وفائدتهُ الآن ٤ في المئة وتدفع كوبوناتهُ كل ستة اشهر في اول مايو وفي اول نوفمبر من كل سنة وهو مضمون بامو ال اطيان القطر كلها ما عدا مديرية قنا ولا يجوز ايفاؤهُ قبل ١٥ يوليو سنة ١٩١٢ وسنداتهُ لحاملها وفئاتها ١٠٠٠ جنيه انكليزي و ٥٠٠ جنيه و ١٠٠ جنيه و ٢٠ جنيهاً

ثانياً الدين الممتاز وكانت قيمتهُ اولاً ١٧ مليون جنيه ثم أُضيفت اليهِ ديون أُخرى سنة ١٨٨٠ و ١٨٩٠ و ١٩٠١ و ١٩٠٢ و ١٩٠٣ فبلغ اكثر من ٣١ مليوناً من الجنيهات ولا يجوز ايفاؤهُ الاَّ ابتداء من ١٥ يوليو سنة ١٩١٠ وفائدتهُ الآن ٣ ٢ في المئة وسنداتهُ على قسمين منها ما هو لحاملهِ ومنها ما هو باسماء اصحابهِ . والتي لحاملها بفئة ١٠٠٠ جنيه انكليزي و ٥٠٠ جنيه و ١٠٠ جنيه و ٢٠ جنيهاً

ثالثاً دين الدومين وكانت قيمتهُ ٨ ملايين ونصف من الجنيهات وهو مضمون باطيان كانت تخص العائلة الخديوية ثم انتقلت الى الحكومة وفائدتهُ ٤ ٢ في المئة ويستهلك من دخل هذه الاطيان ومن ثمن ما يباع منها وقد استهلك اكثرهُ الآن ولم يبقَ منهُ سوى ٤٥٧ الف جنيه ولكن لا يجوز ايفاؤهُ كلهُ قبل ١٥ يناير سنة ١٩١٥

رابعاً دين الدائرة السنية وكانت قيمتهُ ٨٨١٥٤٣ جنيهاً انكليزياً ثم حوّل فبلغت قيمتهُ ٩٥١٢٩٠٠ جنيه مصري ورهنت لهُ املاك الدائرة السنية وأُوفي اكثر من نصفهِ من دخل

هذه الاطيان وثمن ما بيع منها ثم بيعت بقية الاطيان لشركة الدائرة السنية واوفيت بقيت الدين وذلك في ١٥ اكتوبر سنة ١٩٠٥

وبلغت هذه الديون الاربعة سنة ١٨٨٤ مبلغ ٩٤٧٣١٨٠٠ جنيه مصري واضيف اليها حينئذٍ الدين المضمون لتعويضات الاسكندرية واعمال الري ومقداره ٩٤٢٤٠٠٠ فصار مجموع الديون المصرية سنة ١٨٨٥ مبلغ ١٠٣٥٨٣٢٠ ثم صدرت الارادة السلطانية بقرض قيمتهُ خمسة ملايين من الجنيهات لتصفية مطالب الخديوي الاسبق والعائلة الخديوية ولعمل بعض الاعمال ذات الريع. وحوّل الدين الممتاز من دين فائدتهُ ٥ في المئة الى دين فائدتهُ ٣½ في المئة فزيدت قيمتهُ ٧ ملايين من الجنيهات فصارت الديون المصرية في سنوات مختلفة كما ترى في هذا الجدول

| سنة | الموحد | الممتاز | المضمون | الدومين | الدائرة | الجملة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٨٧٦ | ٦٩٠٠٠٠٠٠ | ١٧٠٠٠٠٠٠ | ٠٠٠٠٠٠٠ | ..... | ..... | ٧٦٠٠٠٠٠٠ |
| ١٨٧٨ | ٥٦١٢٥٠٠٠ | ١٦٩٢٦٠٠٠ | ..... | ٨٥٠٠٠٠٠ | ٩٥١٢٩٠٠ | ٩١٠٣٣٩٠٠ |
| ١٨٨٠ | ٥٧٧٧٦٢٤٠ | ٢٢٣٩٦٨٠٠ | ..... | ٨٤٩٩٦٣٠ | ٩٥١٢٩٠٠ | ٩٨٣٧٦٦٦٠ |
| ١٨٨٥ | ٥٥٩٩٠٩٨٠ | ٢٢٣٩٦٨٠٠ | ٩٤٢٤٠٠٠ | ٧٤٨٦٥٤٠ | ٩٦٦٠٠٠٠ | ١٠٣٩٥٨٢٠ |
| ١٨٩٠ | ٥٥٩٨٠٤٨٠ | ٢٩٤٠٠٠٠٠ | ٩٠٦٩١٠٠ | ٥٠٤٥٤٢٠ | ٧٢٩١٣٦٠ | ١٠٦٨٠٢٩٦٠ |
| ١٨٩٥ | ٥٥٢٧٤٨٢٠ | ٢٩٢٩٢٥٨٠ | ٨٦٩٩٣٠٠ | ٣٩٩٤٨٤٠ | ٦٦٤٤٣٠٠ | ١٠٤٦٢٦٨٤٠ |
| ١٩٠٠ | ٥٥٩٧١٩٦٠ | ٢٩٣٩٢٥٨٠ | ٨٢٢٣٠٠٠ | ٢٨٩٨٤٠٠ | ٦١١٧٢٤٠ | ١٠٢٧١٤١٨٠ |
| ١٩٠٥ | ٥٥٩٧١٩٦٠ | ٢١١٢٧٧٨٠ | ٧٨٤٦٥٠٠ | ١٠٢٤٦٤٠ | ..... | ٩٦٤٨٢٨٨٠ |
| ١٩١٠ | ٥٥٩٧١٩٦٠ | ٢١١٢٧٧٨٠ | ٧٤١٤٧٠٠ | ٠٤٥٧٧٦٠ | ..... | ٩٤٩٧٢٢٠٠ |

اي انها نقصت من نحو ١٠٧ ملايين من الجنيهات سنة ١٨٩٠ الى نحو ٩٥ مليوناً سنة سنة ١٩١٠. وهذه الخمسة والتسعون مليوناً يوجد من سنداتها عند الحكومة المصرية ما قيمتهُ نحو ستة ملايين من الجنيهات فيكون الدين المطلوب الآن من الحكومة المصرية نحو ٨٩ مليون جنيه لا غير. وفائدتهُ الآن ٤ وربع لدين الدومين و٤ للموحد و٣ ونصف للممتاز و٣ للمضمون ومجموع الفوائد التي تدفعها الحكومة الآن نحو ثلاثة ملايين وثلث مليون من الجنيهات وذلك اقل مما كانت تدفعهُ لما كان مجموع الدين ٨٣ مليون جنيه فقط سنة ١٨٧٧ لان الفوائد كانت تبلغ حينئذٍ ثلاثة ملايين وستمائة الف جنيه واذا طرحنا من دين الحكومة قيمة سكة الحديد التي تخصها وهي اكثر من ٢٥ مليون جنيه لانها كان يحسن ان تكون لشركة من الشركات كما في الحال في اوربا واميركا وسائر البلدان العثمانية

بقي من دين الحكومة نحو اربعة وستين مليون جنيه . وقد بلغت الاموال التي دفعتها الحكومة فوائد منذ سنة ١٨٧٦ الى الآن اكثر من ١٣٤ مليون جنيه

واختلفت اسعار ديون الحكومة حسب حالة البلاد السياسية والمالية وحسب غلاء النقود ورخصها في الاسواق المالية فهبط سعر الموحد سنة ١٨٨٤ الى ٦٢ في المئة وارتفع سنة ١٨٩٣ الى ١٠٧ في المئة وهو الآن نحو ١٠٢ وهبط سعر الممتاز سنة ١٨٨٤ الى ٨٦ في المئة وارتفع سنة ١٨٩٠ الى ١٠٣ وهو الآن نحو ٩٨ . وكان سعر المضمون ٩٧ في المئة سنة ١٨٨٦ وارتفع الى ١٠٨ سنة ١٨٩٨ وهو الآن نحو ١٠٠ وكان سعر دين الدومين ٩٢ سنة ١٨٨١ وبلغ ١٠٤ سنة ١٨٩٦ وهو الآن نحو ١٠٢

واذا نظرنا الى الدين المصري من جهة مالية فقط قلنا ان ايفاءهُ ليس من الحكمة في شيء لان متوسط فائدته نحو ٣½ في المئة فلا يحسن بالحكومة ان تتخلى عن اموال فائدتها ٣½ في المئة وهي تستطيع ان تعمل بها اعمالاً لا تقل فائدتها لها عن خمسة في المئة ولا تقل فائدتها للبلاد عن عشرة في المئة بل يجب عليها ان تنفقها في الاعمال ذات الريع كدكك الحديد وانشاء الترع لري الاطيان التي لم تزل بوراً وانشاء المصارف لاصلاح الاطيان التي اضرَّ بها توالي الري

ولكن اذا نظرنا الى الدين المصري من جهة سياسية وهي انهُ يستلزم بقاء السيطرة الاوربية على هذا القطر ودددنا لو امكن ايفاؤهُ كلهِ . ولكن ايفاءهُ ليس في الامكان واذا اوفي بقيت الديون العقارية ديون السكان وهي كثيرة لا تقل عن ستين مليوناً من الجنيهات وقد ارتهن اصحابها جانباً كبيراً من اطيان القطر المصري والسعيد من يستطيع ان يوفي ما عليهِ من الاقساط في مواعيدها . وهذه الديون تزيد عاماً بعد عام ولكن ايفاءها ليس بالامر المستحيل اذا اخذ المستديون باسباب الاقتصاد التام وتوالت على القطر اعوام رخاء مثل العام الماضي يزيد فيه محصول القطن ويغلو سعرهُ لانهُ يجمل ان يزيد دخل البلاد على نفقاتها في عام مثل العام الماضي ستة ملايين او سبعة ملايين من الجنيهات فاذا اقتصد السكان في ما يبتلعونهُ من الخارج مليونين او ثلاثة فوق ما يزيد في ثمن القطن استطاعوا ان يوفوا اكثر ديونهم في بضع سنوات

وخلاصة المقال ان اكثر دين الحكومة المصرية موروث من عهد الخديوي الاسبق وفائدتهُ الآن معتدلة جداً وليس من الحكمة ايفاؤهُ اذا استطاعت الحكومة ان تعمل بالاموال المعدَّة لايفائهِ اعمالاً نافعة